دور مساهمة قطاع التأمين في تفعيل التنمية الاقتصادي بالجزائر

إعـــداد :

عمران شعبان الهادي هرون [1]

البروفسور: ليلى عياد [2]

١ - رئيس قسم الاقتصاد ، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة نالوت ،

haronomran2@gmail.com

٢ - اســتاذة التعليــم العالــي ، كلية العلــوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التســيير / قســم العلــوم التجارية / جامعــة أحمد درايعية ادرار ، الجزائر

ayadlila01@univ-adrar.edu.dz

المستلخص

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف الفعلي على واقع قطاع التأمين في الجزائر، وما قد يعانيه من مشاكل ومعوقات قد تحول دون تحقيق التنمية الاقتصادي، ويعتبر نشاط التأمين أحد أهم مكونات القطاع المالي في أية دولة، من خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه شركات التأمين في المنظومة الاقتصادية بشكل عام، إلا أن قطاع التأمين في الدول النامية على وجه العموم، والجزائر على وجه الخصوص، يعاني من الضعف المالي والفني وانخفاض مستوى الاستثمار ما ينعكس سلبا على معدلات النمو الاقتصادي. والتعرف على دور قطاع التأمين في خدمة الاقتصاد الوطني من خلال توظيف رؤوس الأموال و إعادة تكوينها ، و تجميع المدخرات التي يمكن استثمارها في عدة مشاريع اقتصادية تحقق أرباح و تؤدي الى النهوض بالاقتصاد الوطني. وفي ضوء طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها أتبع الباحث المنهج الوصفي كمنهج أساسي للبحث من خلال عرض وتحليل مجموعة من الدراسات السابقة، والتعرف على واقع التأمين في الاقتصاد الجزائري والدور الحيوي لتفعيل وتحقيق التنمية الاقتصادية في تعزيز قدراتها كما اشتملت الدراسة على ثلاث مباحث هما، المبحث الأول: مفهوم وأهمية التأمين وأهداف وأنوعه، بينما تناول المبحث الثاني مفهوم وأهمية التنمية الاقتصادية و أهدافها، وتناول المبحث الثالث: دور مساهمة قطاع التأمين في تفعيل التنمية الاقتصادية في الجزائر. وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات من أهمها: خلال الدور الرئيسي الذي تلعبه شركات التأمين في المنظومة الاقتصادية بشكل عام، إلا أن قطاع التأمين في الدول النامية على وجه العموم، والجزائر على وجه الخصوص، يعاني من الضعف المالي والفني وانخفاض مستوى الاستثمار ما ينعكس سلبا على معدلات النمو والتنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: صناعة التأمين، التنمية الاقتصادية، الاقتصاد الجزائري

Abstrac

This study aimed to actually determine the reality of the insurance sector in Algeria, and the problems and obstacles it may suffer from that may prevent economic development. Insurance activity is considered one of the most important components of the financial sector in any country, through the main role that insurance companies play in the economic system in a way In general, the insurance sector in developing countries in general, and Algeria in particular, suffers from financial and technical weakness and a low level of investment, which negatively affects economic growth rates. and learning about the role of the insurance sector in serving the national economy through employing and reconstructing capital, and accumulating savings that can be invested in several economic projects that achieve profits and lead to the advancement of the national economy.in light of the nature of the study problem and its objectives, the researcher followed the descriptive approach as a basic approach to research by presenting and analyzing a group of previous studies, and identifying the reality of insurance in the Algerian economy and the vital role of activating and achieving economic development in enhancing its capabilities. The study also included three sections: the first section: the concept The importance of insurance, its objectives and types, while the second section dealt with the concept and importance of economic development and its

objectives, and the third section dealt with: the role of the insurance sector's contribution in activating economic development in Algeria. the study reached a number of conclusions, the most important of which are: While insurance companies play a major role in the economic system in general, the insurance sector in developing countries in general, and Algeria in particular, suffers from financial and technical weakness and a low level of investment, which has a negative impact on Growth rates and economic development.

key words:Insurance industry, economic development, Algerian economy

أولا الإطار العام للدراسة

المقدمة:

يعد قطاع التأمين من القطاعات الرائدة على مستوى العالم، وهو يقوم بدور فعال في التنمية الاقتصادية للدول، كما يعد هذا القطاع الحامل والضامن لباقي القطاعات الاقتصادية لناحية تحمله لمخاطر تلك القطاعات كما له دور مهم في المجتمعات الحديثة ،فهو يوفر الحماية لأفراد ولممتلكاتهم، و ينشئ الأمن والأمان من الأضرار والخسائر التي قد تهدد الفرد في ماله وشخصه، كما يساعد في دفع عجلة النمو ودعم خطط التنمية، فله دور فعال في الاقتصاد الوطني، حيث أصبح قطاع التأمين يحتل مكانة هامة في اقتصاديات الدول، فهو يساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي. لقد احتل موضوع التنمية الاقتصادية مكانا بين الدراسات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية، وذلك لأن عدد الدول النامية أو عدد سكانها أصبح يشكل نسبة كبيرة ومتزايدة من سكان العالم، فلقد سعى الاقتصاديون في كل من الدول المتقدمة والدول النامية، إلى دراسة وتحليل أوضاع التخلف والتنمية من جوانبها المختلفة.

إن التنمية الاقتصادية عملية ليست سهلة أو تقليدية، بل عملية شاقة تحتاج إلى جهد كبير ونفقات طائلة ووقت طويل واستراتيجيات متنوعة، حيث يلعب قطاع التأمين دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية وهو يستهدف في الواقع تقديم الضمان والأمان للأشخاص ضد مخاطر لا يمكن توقعها ولا معرفة درجة خطورتها والأضرار المترتبة على ذلك، ويقوم التأمين على فكرة التعاون حيث يتجمع الأشخاص الذين يتوقعون حدوث هذه المخاطر.

مشكلة الدراسة:

وبالرغـم من الأهمية المتعاظمـة لقطاع التأميـن، ودوره الكبير في خدمة الاقتصـاد، فهـو يعتبـر أحد وسـائل الهامة للادخـار الوطنـي، فضلا على مسـاهمته في العمليات الاسـتثمارية والتجارية الحيوية للاقتصاد الوطني.
بناءً على ما تقدم تكمن مشكلة الدراسة في تساؤل رئيسي:
إلـى أي مـدى يمكـن لقطـاع التأميـن أن يسـاهم فـي تفعيـل التنميـة الاقتصاديـة؟

أهمية الدراسة:

تتمثـل أهمية الدراسـة في كونها تـدرس موضوعا كان وسـيظل من المواضيـع المتجـددة والمهمـة بالنسـبة للتأميـن ومكانتـه الهامة بين القطاعـات الاقتصاديـة المختلفـة نظرا للـدور الحيـوي الـذي يلعبه هذا القطـاع في توفيـر الحمايـة الكاملـة للقطاعات الأخـرى بشـتى أنواعها وبغيـة تحفيزها علـى العمل لدفـع عجلة التنميـة الاقتصادية، كمـا يعتبر موضـوع التأمين من أهم وأبـرز القضايا الاقتصادية التي شـغلت الباحثين الاقتصادييـن وكثر تناولها خاصة في العصر الحديـث بالنظر للدور المزدوج الـذي يؤديه التأميـن، من خـلال الجانب الاجتماعـي باعتبـاره يوفر تغطيه للمخاطـر التـي يتعـرض لهـا المؤمـن عليهم عنـد تحققهـا، ومن خلال الجانـب الاقتصـادي باعتباره كمصدر ادخـاري وتمويلي لمختلف المشـاريع الاسـتثمارية، خصوصـا فـي الـدول الناميـة السـاعية إلـى التخفيف من ظاهـرة الفقر من خلال زيـادة الناتـج القومي الإجمالـي بتوظيف رؤوس الأمـوال وتوجيه جزء منها إلـى الطبقات الفقيرة من المجتمع في شـكل مشاريع اسـتثمارية منتجة.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى التعرف على مفهوم التأمين ومعرفة التحديات التي يواجهه في الاقتصاد الجزائري، وكذلك الوقوف على الدور المنوط لصناعة التأمين في تفعيل التنمية الاقتصادية وبالتالي نستطيع أن نجمل أهداف البحث في الآتي:

1. استعراض مختلف المفاهيم النظرية والتطبيقية للتأمين، والتنمية الاقتصادية.
2. إبراز أهمية التأمين الاقتصادية والاجتماعية.
3. التعرف على واقع التأمين في الاقتصاد الجزائري.
4. إبراز دور مساهمة التأمين في تفعيل التنمية الاقتصادية في الجزائر.
5. تقديم اقتراحات وحلول لترقية قطاع التأمين لمواكبة المستجدات الحاصلة في صناعة التأمين في العالم.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لأنه يتلاءم مع موضوع البحث، من خلال مختلف المفاهيم والمعطيات وتحليلها وربطها بأسبابها، وذلك للوقوف على واقع التأمين في الجزائر، وتم الاعتماد على المصادر الرسمية والبحوث المتخصصة، لتحليل الدراسات السابقة سواء العربية أو الأجنبية التي تناولت التأمين في تفعيل التنمية الاقتصادية، وكذلك الكتب والمراجع العلمية الأكاديمية التي تناولت الموضوع، للوصول إلى مجموعة من الآليات المقترحة للنهوض بقطاع التأمين ومواكبة التطورات العالمية.

حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:
الحدود المكانية: ستطبق هذه الدراسة على قطاع التأمين في الجزائر.
الحدود الزمانية: سيتم إعداد هذه الدراسة خلال الفترة من ٢٠١٠ – ٢٠١٧.
الحدود العلمية: يبحث دور مساهمة قطاع التأمين في تفعيل التنمية الاقتصادية بالجزائر.

الدراسات السابقة:

تناولت الدراسة بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة وفيما يلي عرض وتحليل لهذه الدراسات.

1 **دراسة(مداد، ٢٠١٩)،بعنوان: دراسة نقدية وتحليلية لأداء شركات التأمين في سورية،** هدفت الدراسة إلى تحليل أداء شركات التأمين السورية وما حققته من نتائج، بعد مضى أكثر من عقد على بدأ عمل قطاع التأمين الخاص، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي. أظهر البحث نقاط الضعف التي يعاني منها هدا القطاع، كحجم الأعمال وتركيز التأمين في أشكال محددة وسيطرة الأفكار الكلاسيكية في سوق التأمين. وقدم البحث جملة من المقترحات منها زيادة راس مال شركات التأمين، وتشجيع اندماجها، وتطوير البيئة التشريعية.

2 **دراسة(حسناوي، مسعودي، ٢٠١٩) بعنوان: دور عمليات إعادة التأمين في إدارة مخاطر الصناعة التأمينية – دراسة حالة سوق التأمين الجزائري.٢٠١٨-٢٠١٧،** هدفت الدراسة إلى بيان دور عمليات إعادة التأمين في إدارة المخاطر التي تهدد الصناعة التأمينية، من خلال إجراء دراسة ميدانية للتعرف على مدى مساهمة هذه العمليات في إدارة شركات التأمين الجزائرية خلال فترة الدراسة. وأهم نتائج هذه الدراسة هو ان إعادة عمليات إعادة التأمين تعمل على تحفيز شركات التأمين

على الزيادة في طاقاتها الاكتتابية، وتعتبر عمليات إعادة التأمين من الاستراتيجيات الأساسية لمواجهة المخاطرة المعروضة لها شركات التأمين الجزائرية.

3 **دراسة(H. Massoudi ,٢٠١٨)، بعنوان: Detection of Marketing Intelligence ActivitiCarried Out By the Syrian Insurance Companies Post-Syrian Civil War. الكشف عن انشطة التحقق الخاصة بالتسويق بين شركات التأمين السورية بعد الحرب**

هدفت الدراسة إلى الاشرف عن أنشطة التحقق الخاصة بالتسويق في شركات التأمين السورية، والتعرف على عناصر واساليب التحقق التي تستخدمها الشركات ومدى توافقها مع المفاهيم الأخلاقية، وتحديد الأساليب المتبعة في تقييم قرارات التسويق، وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وبرنامج SPSS لتحليل البيانات. وكان أهم نتائج البحث أن فهم السوق والعميل من قبل شركة التأمين هو اهم عامل مؤثر في جودة القرار التسويقي وأن شركات التأمين لا تتجسس على بعضها بطرق غير قانونية ومعظم البيانات التي يتم جمعها للمنافسين هي لتتبع الأرباح ومعرفة حصة السوق من المنافسين وتتبع برامجهم التدريبية. ومن عيوب صنع القرار التسويقي في شركة التأمين هو عدم مشاركة المرؤوسين بها.

4 **دراسة(Dash, P. Pradhan, P. Maradana, Gaurav, B. Zaki, Jayakumar (٢٠١٨) بعنوان: Insurance market penetration and economic growth inEurozone countries: Time series evidence on causality اختراق سوق التأمين والنمو الاقتصادي في بلدان منطقة اليورو: دليل السلاسل الزمنية على السببية**. هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين اختراق سوق التأمين والنمو الاقتصادي للفرد في ١٩ دولة في منطقة اليورو للفترة ١٩٨٠-٢٠١٤ وقد استخدم البحث ثلاث مؤشرات مختلفة لاختراق السوق، وهي مدى الحياة، وتغلغل التأمين على غير الحياة،وقد أظهر البحث وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه

وثنائيــة الإتجاه بين النمــو الاقتصادي للبلد والنمو الاقتصــادي للفرد، وأهم نصائــح البحث كانــت صقــل الأنظمة والأســواق الماليــة للــدول، وإزالة العقبات عن ســوق التأميــن كالضرائــب والإطار التنظيمــي والدافع.

5 **دراســة(بارة، ٢٠١٥) بعنوان: «اســتمارات التأمين ودورها في تمويل الاقتصــاد الوطني» دراســة ميدانيــة لمؤسســات التأميــن الجزائرية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣.** هدفت الدراســة إلــى إيضاح الدور الكبيــر لقطاع التأمين فــي الاقتصــاد الوطنــي، وتحليل واقــع التوظيفــات المالية لمؤسســات التأميــن الجزائريــة وتوصيفهــا. اعتمــدت الباحثــة علــى المنهــج الوصفي التحليلــي لوصف الظاهرة محل الدراســة. وكان اهم نتائج البحث ســيطرة شــركات التأمين الأضرار مقابل شــركات التأمين على الأشخاص، وضعف البنيــة التشــريعية، ورغبــة شــركات التأميــن فــي الاســتثمار بالعقارات والايــداع فــي البنوك بــدلا من الاســتثمار في الاســهم والســندات. وقد اوصــي البحث بإزالــة القيــود التي تحد مــن حريــة توجيه شــركات التأمين لتوظيفاتها الماليــة في اوعيه ادخارية مضمونة، والاهتمام بتطوير ســوق الأوراق الماليــة، وتوجيه جزء من الاســتثمارات ســهلة التحويــل إلى نقدية وتوجيهها للاســتثمار بالأســهم والعقارات.

6 **دراســة (كانــش، ٢٠١٣) ،بعنوان:تحليــل وتقييــم الأداء المالــي لشــركات التأميــن، دراســة تطبيقيــة علي الشــركة الوطنيــة لتأمين خــلال الفتــرة(٢٠١٣-٢٠١٠) ، ورقلــة.** هدفــت هذه الدراســة إلــي أي مدى يمكن لشــركات التأميــن تحقيق ملاءة ماليــة جيدة يضمن لهــا متطلبات المؤمــن لهــم؟ وكان الهــدف مــن الدراســة التعــرف علــي الأداء المالي لشــركات التأمين والعوامل المتحكمــة فيها وتطبيق المؤشــرات المالية علــي شــركات التأمين.

7 **دراسة(Ghosal, ٢٠١٢)بعنوان: "Role of Insurance in Economic Development of India دور قطــاع التأميــن فــي التطــور الاقتصادي في الهنــد.** هدفت الدراســة إلى دراســة دور قطــاع التأمين فــي التنمية الاقتصادية في الهند اذا اعتمدت الدراســة على بيانــات ثانوية ومعلومات

تم الحصول عليها من السجلات الحكومية والبيانات المنشورة للفترة ١٩٩١-٢٠١٠، وتم تحليل البيانات عن طريق المنهج الوصفي التحليلي. وقد أظهرت نتائج البحث أن قطاع التأمين الهندي مهيأ بشكل كبير للنمو عن طريق عدد من منتجات التأمين الجديدة وزيادة التركيز التكنولوجي، وهذا سيؤدي دوراً مهما في استدامة نمو قطاع التأمين، كما أبرز البحث دور تأمين الحياة في تحفيز الاستثمارات وتوفير مبالغ كبيرة ولفترات طويلة تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

8 دراسة (Avram, Nguyen, Skully, ٢٠١٠)، بعنوان: **Insurance and Economic amination Country Across Growth: التأمين والنمو الاقتصادي:** فحص شامل للبلد.استخدم البحث بيانات من نحو ٩٣ دولة خلال الفترة،١٩٩٠-٢٠٠٦ واعتمد طريقة المربعات الصغرى في تحليل البيانات، وقد توصل البحث الي وجود علاقة إيجابية بين تطور قطاع التأمين والنمو الاقتصادي، كما لوحظ وجود تأثير ضعيف للمرحلة التي يمر فيها البلد بالتنمية الاقتصادية في العلاقة بين التأمين والنمو الاقتصادي، إلا أن نوعية النظام القانوني في البلاد ترتبط ارتباطا ايجابيا مع نمو قطاع التأمين

الإطار النظري للدراسة

يتضمن الإطار النظري للدراسة الحالية تناول ثلاث مباحث هما:

المبحث الأول:
مفهوم وأهمية التأمين وأهداف وأنوعه.

أولا: مفهوم التأمين

عــرف التأميــن(Hemared) التأميــن بأنــه عمليــة يتحصــل بمقتضاها أحد الأطراف، وهو المؤمن له، نظير دفع قســط على تعهــد لصالحه أو لصالح الغيــر من الطرف الآخــر، وهو المؤمن، تعهــد يدفع بمقتضــاه هذا الأخير أداءً معينــا عــن تحقيــق خطر معيــن، وذلك بــأن يأخذ علــى عاتقه مهمة تجميــع مجموعة مــن المخاطــر وإجــراء المقاصة بينهــا ووفقــاً لقوانين الإحصاء.(شــرف الدين،١٩٩١،ص١٤).

ثانيا: الأهمية الاقتصادية للتأمين.

للتأميــن أهمية كبيــرة في الازدهــار الاقتصادي، إذ تقوم شــركات التأمين بتجميــع المخــدرات من خلال تجميع الاقســاط التي يدفعهــا الافراد ومن ثــم يتكون من مجموع الاقســاط رصيد من الاموال فتقوم باســتثمار جزء كبيــر منها في الاوجــه المختلفة للاســتثمار . وبما أن التأميــن يتميز بتوفير التغطيــات التأمينيــة مــن أخطــار كثيرة يشــجع الافــراد والمنشــآت على الدخــول في مجــالات إنتاجية جديدة كما يعمــل التأمين على زيــادة القدرة الانتاجيــة لهــذه المشــروعات، عن زيــادة الكفايــة الانتاجيــة للعامل كما يعد وســيلة فاعلة من وســائل تنشــيط الائتمان، إذ يوفر التأمين للمدين ضمانات تســهل لــه عملية الاقتــراض إذ يحل عوض التأمين محل الشــئ المرهــون إذا هلــك نتيجة لتحقــق الخطــر منه.(عريقات، واخــرون، ٢٠١٠ص ٤٢).

كما يســهم التأمين فــي تحقيق التــوازن للاقتصاد ودفع عجــلات التنمية

الاقتصاديــة والاجتماعيــة للدولة والمجتمع إلى الأمــام، بوصفة مصدراً من مصــادر الادخــار الرئيســية الالزمة لتمويل النشــاط الاقتصــادي، إذ يعمل على تشــجيع الأفراد على التوفير إذ أن أقســاط التأمين علــى الحياة طويلة الاجــل تعمل علــى تجميع مبالغ نقديــة كبيرة تحتفظ بها شــركات التأمين لتوفــر رأس مــال كبيريجــب أن يســتثمر فــي خدمــة الدولة فــي مجالات متعــددة، ممــا ينعكس أثــره الايجابي على زيــادة الإنتاج والتطــور والدخل القومــي ومكافحة التضخــم من تحصيل الاقســاط من المؤمــن لهم أي ســحب الســيولة من أيــدي الناس ممــا يؤدي إلــى انخفاض فــي الاموال المتداولــة بيــن أيديهم ومن ثــم تخفيــض ميولهم الاســتهلاكية وتقوم باســتثمار هــذه الاموال فــي مشــاريع تنمويــة وإنتاجيــة ومن ثــم زيادة الرفاهيــة والازدهار عن طريق هذه المشــاريع الكبيــرة والصغيرة على حد ســواء. (زيدان، ٢٠١٣،ص٢٤٣).

ثالثا: أهداف التأمين.

إن عملية التأمين تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي كالآتي:

1. تهــدف عمليــة التأميــن إلى قيــام المؤمــن بتحمــل أخطــار معينة ومحــددة نيابــة عــن الجهــة التى يتحمــل تعرضهــا لهــذه الأخطار مقابــل أجــر محدد.
2. يســتهدف التأمين اســتئصال ظاهرة عدم التأكد أو التقليل منها، أو مجابهة الخســائر والحد من الخطر.(الكيلاني، ٢٠٠٨،صص٤٣-٤٨).
3. يهــدف بصفة أساســية إلــى حماية الأفــراد والهيئات من الخســائر الماديــة الناجمــة عــن تحقــق الأخطــار المحتملــة الحــدوث فــي المســتقبل، والتــي تســبب خســائر يمكن قياســها ماديــا ولا دخل لإدارة الأفــراد أو الهيئــات فــي حدوثهــا.
4. التأميــن نظام يقلــل من ظاهرة عــدم التأكد الموجود لــدي المؤمن لــه، وذلك عن طريــق نقل عبء إخطــار معينة الي المؤمــن، والذي تعهــد بتعويــض المؤمــن له عــن كل أو جزء مــن الخســائر المالية

التي يتكبدها.

5. التأميـن أداة اجتماعيـة يمكن بواسـطتها نقل عـبء تحمل الخطر إلى أشـخاص أو هيئـات متخصصة(شـركات تأمين).
6. يهـدف التأمين الـي تكوين رؤوس الأمـوال وتوظيفها فشـركات التأميـن أوعيـة ادخارية كبيـرة وقنـوات رئيسـية للتمويل.(صالحي، سـالم، ٢٠١٤، ص١٨٧).

رابعا: أنواع صناعة التأمين.

أ. تأميـن الأضـرار (الممتلـكات): إن التأمين من الأضرار يتمثـل في تأمين المؤمـن له مـن الخسـارة التي تصيبه فـي ذمتـه الماليـة؛ أي تأمين كافة المخاطر التـي يترتب علـى حدوثها إلحاق الضـرر بالذمة المالية للشـخص، وذلـك بتعويضه عن الخسـائر الناجمـة عن هـذه المخاطر، فهو يخضع إلى المبدأ التعويضي، ينقسم بدوره إلى قسمين:

- **التأميـن علـى الأشـياء**: يقصـد به تعويـض المؤمـن له عن الخسـائر التـي تلحق بشـيء من أموالـه، فهو يهدف إلـى تغطية النقـص الذي قد يصيب العنصـر الإيجابي للذمـة المالية، وذلك بتعويض الأضـرار التي تلحق بالأمـوال إذا تحقق الخطـر. تتعدد صور التأمين على الأشـياء بتنوع أوصاف الأخطـار التي يمكـن أن تصيب أنواع الأشـياء المؤمن عليهـا، ويندرج تحت هـذا التأمين:(منصور، ٢٠٠٥،ص٢٨)
  - التأمين ضد الحريق
  - التأمين ضد السرقة
  - التأمين ضد هلاك الماشية وضد أضرار المياه
  - التأمين ضد البرد والصقيع بالنسبة للفلاحة
- **التأميـن على المسـؤولية:** يـراد به تأميـن المؤمن له مـن الرجوع عليه بالمسـؤولية، أي ضمـان المؤمن له ضد رجـوع الغير عليه بسـبب الأضرار الواقعـة عن خطـأ ارتكبه، فهو يرمـي إلى تعويض المؤمن لـه عن المبالغ التـي يدفعها للغير إذا تحققت مسـؤوليته، من أمثلته: تأمين المسـؤولية

عن حوادث العمل وحوادث السيارات وتأمين المسؤولية عن النقل والمسؤولية المهنية ...الخ(Lambert Faivre Yvonne, ٢٠٠١,P٥٠)

ب- تأمين الأشخاص: هو التأمين الذي يكون موضوعه شخص المؤمن له ذاته وليس ماله، ويلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين المتفق عليه كامله، والذي يحدد مسبقا عند التعاقد بطريقة جزافية.

حيث يقوم الإنسان بالتأمين ضد الأخطار التي تهدد حياته أو سلامة جسمه أو صحته أو قدرته على العمل، وله عدة صور منها(بالي، صديقي،٢٠١٦،ص٢٣).

- التأمين على الإصابات والحوادث
- التأمين على المرض
- التأمين على الزواج والأولاد
- التأمين على الحياة والوفاة

ج- التأمين على القروض الموجهة للتصدير: هو وسيلة من وسائل التمويل المصرفي وأداة تأمينية تسمح للدائنين مقابل دفع أقساط لشركة التأمين من تغطية المخاطر التجارية وغير التجارية للقرض المرتبطة بعمليات التصدير فيما بين الدول، كما أنه أداة من أدوات تنمية الصادرات من خلال ضمان الائتمان المرتبط بالتصدير بين مشتري محلي وبائع أجنبي(سعيدي، ١٩٩٧، ص٣).

خامسا: واقع قطاع التأمين في الجزائر.

تعد شركات التأمين إحدى اهم المؤسسات المالية باعتبارها أحد الركائز الأساسية التي تبنى عليها السياسة الاقتصادية التنموية لأية دولة، وذلك يعود لتوفيرها موارد مالية معتبرة تستغل في تمويل الدورة الاقتصادية بهدف دعم السياسة الانمائية.

وعرف نظام التأمين الجزائري تطورات عديدة بدء من الوجود الفرنسي، حيث كان يخضع للتنظيمات والقوانين الفرنسية، وغداة الاستقلال واصلت الجزائر العمل بهذه التنظيمات والقوانين إلا أن ذلك لم يمنعها

من اتخاذ بعض الإجراءات للسيطرة على هذا القطاع إلى أن صدر أول قانون تأمين جزائري في ١٩٨٠ يتوافق والاتجاهات الاقتصادية والسياسية لدولة، بالإضافة إلى التطرق لمختلف الشركات الناشطة في هذا القطاع والمؤسسات المراقبة لها.(طبايبية، ٢٠١٤،ص٢٣٣).

وينشط في سوق التأمين الجزائري ١٦ شركة تأمين، منها ٦ شركات عمومية، ٤ متخصصة في جميع فروع التأمين بحصة إنتاج ٧٤٪من إجمالي السوق وشركتين متخصصتين في التأمين على أخطار القرض الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات وشركة ضمان القرض العقاري، هذا بالإضافة إلى الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CCR، و٧ شركات خاصة بحصة إنتاج ٢٠٪، هذا بالإضافة إلى تعاضديتين، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA والتعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربية MAATEC. والشكل التالي يوضح بنية قطاع التأمين في الجزائر.

الشكل رقم(١)بنية قطاع التأمين في الجزائر

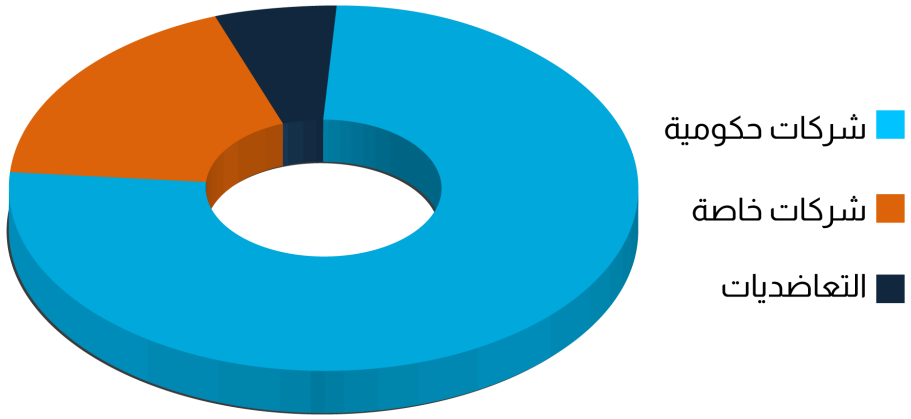

المصدر : اعداد الباحثين.

والجزائر كغيرها من الدول النامية، تسعى إلى تطوير خدماتها التأمينية، إذ عرف القطاع تحولات عميقة انعكست على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حيث قامت الدولة بمجهودات كبيرة لرفع كل

العراقيل الماثلة أمامه باعتباره قطاع حساس بإمكانه المساهمة في التنمية المحلية والاقتصادية، وذلك من خلال جملة من الإصلاحات على رأسها القوانين والتشريعات المؤطرة للقطاع والتى شملت مختلف المجالات، وذلك من أجل الرقي بمستوى أداءه للمستويات العالمية، ويمكن تصنيف جملة العراقيل التى يعاني منها القطاع إلى عوامل داخلية متعلقة بقطاع التأمين في حد ذاته، وأخرى خارجية ذات صلة بالقطاع الاقتصادي.(اقاسم،٢٠٠٥،ص٩٣).

سادساً: تحليل النشاط التقني لشركات التأمين في الجزائر:

إن تحديد حجم الإنتاج المحقق نتيجة اكتتاب وثائق التأمين والتعويضات و حجم التوظيفات لأقساط التأمين، والقيام بتبيان المؤشرات الموضحة لتركيبة النشاط التقني لهذه الشركات.

١-النشاط التقني لشركات التأمين

سنقوم بتحليل إنتاج شركات التأمين بعد عرض رأسمال كل شركة من الشركات الفعالة في القطاع ونسبتها في السوق، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(١) يبين تطور إنتاج التأمين حسب الشركات خلال السنوات ٢٠١٠/٢٠١٧

السنوات		2010		2011		2012		2013	
البيان		المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
الشركات العمومية	SAA	20072	%25	21147	%24	23163	%23	25759	%23
	CAAR	12802	%16	13740	%16	14097	%14	15198	%13
	CAAT	14083	%17	14637	%17	15502	%16	18114	%16
	CASH	7481	%9	7900	%9	8376	%8	9720	%9
الشركات الخاصة	TRUSS	1859	%2	1868	%2	2314	%2	2725	%2
	CIAR	5981	%7	6113	%7	6680	%7	7585	%7
	2A	3039	% 4	3203	%4	3595	%4	4057	%4
	SALAMA	2540	%3	2797	%3	3277	%3	4015	%4
	GAM	2911	%4	2849	%3	3373	%3	3303	%3
	ALLAINCE	3423	%4	3903	%5	3715	%4	4150	%4
	CARDIF	715	% 1	901	%1	1073	%1	1208	%1
	SAPS	-	-	241	%0	1070	%1	1199	%1
	TALA	-	-	561	%1	1169	%1	1327	%1
	CARAMA	-	-	-	-	1799	%2	1929	%2
	AXA VIE	-	-	-	-	251	%0	769	%1
	MACIR VIE	-	-	-	-	911	%1	1311	%1
	AGLIC	-	-	-	-	-	-	-	-
	MUTUALLSS	-	-	-	-	578	%1	606	%1
	AXA	-	-	2	%0	382	%0	1211	%1
التعاضديات	DOMAGE	60	%0	81	%0	157	%0	397	%0
	CNMA	6748	%8	6732	%8	8085	%8	9593	%8
المجموع		81714	100	86675	100	99633	100	113996	100

السنوات		2014		2015		2016		2017	
البيان		المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
الشركات العمومية	SAA	26586	%21	27413	%21	26875	%21	26527	%20
	CAAR	16088	%13	16638	%13	15082	%12	15154	%11
	CAAT	20191	%11	21160	%17	22615	%17	13118	%17
	CASH	12002	%10	9946	%8	9887	%8	10761	%7
الشركات الخاصة	TRUSS	2613	%2	2152	%2	2453	%2	2764	%2
	CIAR	8859	%7	9079	%7	9182	%7	9174	%7
	2A	3943	%3	3594	%3	3627	%3	3626	%3
	SALAMA	4491	%4	4707	%4	5019	%4	4787	%4
	GAM	3506	%3	3203	%3	3329	%3	3464	%3
	ALLAINCE	4427	%4	4432	%3	4565	%4	4802	%4
	CARDIF	1374	%1	1565	%1	1768	%1	2441	%2
	SAPS	1272	%1	1479	%1	1697	%1	2075	%2
	TALA	1556	%1	2131	%2	2091	%2	1850	%1
	CARAMA	1539	%1	1784	%1	2069	%2	2129	%2
	AXA VIE	1165	%1	1290	%1	1550	%1	2469	%2
	MACIR VIE	1109	%1	1358	%1	1428	%1	1434	%1
	AGLIC	-	-	1	%0	30	%0	532	%0
	MUTUALLSS	512	%0	467	%0	507	%0	504	%0
	AXA DOMAGE	2491	%2	2469	%2	2569	%2	3066	%2
التعاضديات	MAATEC	512	%0	533	%0	469	%0	500	%0
	CNMA	11262	%9	12452	%10	13649	%10	13012	%8
المجموع		125499	100	127900	100	129561	100	134181	100

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على:

Direction general du tresor: active des assurances en Algerie, rapports annuel, ٢٠١٧-٢٠١٠.

من خلال الجدول رقم (١) نلاحظ أن الشركات العمومية تهيمن عمى سوق التأمين الجزائري، حيث حققت في سنة ٢٠١٠م أعمى نسبة لها

بلغت ٦٨٪ وبلغ متوسطها ٦٠,٨٧٪من الإنتاج الكمي لصناعة التأمين، وترجع أسباب سيطرة شركات التأمين العامة على سوق التأمين للخبرة التي تتمتع بها وأسبقية هذه الشركات في الميدان وانتشارها في مختلف مناطق الوطن وثقة المواطنين في الدولة وشركاتها على حساب الخواص، فبحكم تاريخها تتعامل الشركات العمومية مع أهم الشركات مثل: سوناطراك وسونلغاز وغيرها.

إلا أن هذه النسبة عرفت تراجعا مستمرا خلال سنوات الدراسة بسبب دخول شركات جديدة، فأدى ذلك إلى زيادة المنافسة، حيث حققت الشركات العامة في سنة٢٠١٧ ـ نسبة ٥٦٪ من الإنتاج الكلي لصناعة التأمين بفارق كبير جدا من سنة ٢٠١٠م قدر ب ١٢٪ .

تحتل الشركة الوطنية للتأمين SAA المرتبة الأولى من الإنتاج الكلي للتأمين خلال سنوات الدارسة، حيث بلغت أعلى نسبة في سنة ٢٠١٠م قدرت ب ٢٥٪ ومتوسط قدره ٢٢,٢٥٪هذا راجع إلى جودة الخدمات المقدمة للزبائن وخبرتها وتتويعها، فهي تقوم بالعمليات التأمينية لكل الفروع التالية: تأمينات السيارات، الأخطار البسيطة، أخطار البناء والهندسة، والنقل، تأمينات الأشخاص وتأمينات الأخطار الزراعية. غير أنها تشهد انخفاض في السنوات الأخيرة ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦ بـ ٢١٪ ليصل في سنة ٢٠١٧ إلى ٢٠٪ رجع ذلك إلى المنافسة في السوق.

أما بالنسبة للشركات الخاصة فتأتي في مقدمتهاCIAR بنسبة ٧٪ طوال سنوات الدراسة، وبعدها A٢ بنسبة ٤٪ كأعلى نسبة في السنوات ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣ لتشهد انخفاض في السنوات الأخيرة قدر ب. ٣٪، ويعتبر إنتاج CNMA الأعلى من ضمن التعاضديات حيث قدر ٨٪ كحد أعلى في السنوات الأولى وبمتوسط قدره ٨,٨٧٪.

٢. تحليل إنتاج سوق التأمين حسب الفروع.

بعدما قمنا بدراسة إنتاج التأمين حسب الشركات في السوق الجزائرية للتأمين بمختلف أنواعها، سوف نتطرق إلى إنتاج التأمين حسب الفروع

وذلك بهدف التعرف على المنتجات التأمينية التي تسيطر على السوق الجزائرية للتأمين، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم ٢ : يبين تطور إنتاج التأمين حسب الفروع خلال السنوات ٢٠١٠/٢٠١٧

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
تأمين السيارت	40329	43958	53118	61073	65360	66841	65158	65047
الأخطار الصناعية	26708	29215	32559	37030	42850	42723	44242	47584
النقل	6046	5679	5262	5749	6406	5652	6616	5840
التأمين الفلاحى	1051	1047	1398	1758	1052	2591	2256	1628
تأمين الاخاص	7533	6761	7290	8381	8834	10089	11240	13434
القروض	47	14	3	4	3	3	50	152
المجموع	81714	86674	99630	113995	124505	127899	129562	133685

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على:

Direction general du tresor, active des assurances en Algerie, rapports annuel, ٢٠١٠-٢٠١٧.

من خلال الاطلاع على الجدول رقم (٢) والذي يبتن الأقساط المحققة لفرع التأمين المختلفة للسنوات ٢٠١٠- ٢٠١٧ تبين لنا أن فروع التأمين والتي تشمل: تأمينات السيارات، الأخطار الصناعية، النقل، التأمين الفلاحي، الأشخاص والقروض قد زادت باستمرار خلال سنوات الدراسة حيث قدرت سنة ٢٠١٠ بـ ٨١٧٣٠ مليون دينار جزائري لتصل إلى ١٣٣٦٥٨ مليون دينار جزائري سنة ٢٠١٧ ونلاحظ من خلال الجدول سيطرة فروع تأمين السيارات على سوق التأمين بمتوسط قدر ٥٢ ٪ هذا رجع إلى كون عملية تأمين السيارات عملية إجبارية، كذلك توجه العديد من المستثمرين الوسطاء للاستثمار في هذا النوع و ترقيته.

ثـم يأتـي فـي المرتبـة الثانيـة فـرع التأميـن عمـى الأخطـار الصناعيـة، بمتوسـط قـدره ٣٣٪ يعود تطـور هذا الفرع إلى المشـارع الاسـتثمارية الكبـرى المعلـن عليها في شـتى المجـالات (البـداء، الأشـغال، الطاقة، الـري...) ويليه فـرع التأمين على الأشـخاص بمتوسـط قـدر ٧٪ ليليه فرع النقل بمتوسـط قـدر ٥,٥٪ ثم يأتي بعـد ذلك فرع التأمين الفلاحي بنسـبة ضعيفـة جدا خصوصـا وأنيا ترتبط بنشـاط القطـاع الفلاحي والـذي يعتبر قطاعـا أساسـيا لموصول إلـى التنمية الاقتصادية بمتوسـط قـدره ١,٥٪.

٣. مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام

يرتبـط نشـاط التأميـن ارتباطًـا وثيقًـا بالنشـاط الاقتصـادي، وفيما يلي سـنقدم بعض الأرقـام التي حققهـا التأمين و ذلك بعـرض تطور ومدى مسـاهمة الناتـج المحلـي الخـام وهنـا يوجد مؤشـر لمعرفـة ذلك وهو معـدل الاختـراق، والذي يتـم حسـابه بالعلاقـة التاليـة.(Klynveld Pleat Marwick Goerdeler, Op.Cit, p: ٣٣.

معدل اختراق التأمين = رقم أعمال قطاع التأمين / الناتج الداخلي الخام.

سـنعرض في الجدول التالـي تطور معدل اختراق التأميـن ، لنقوم بتحميل تطوره في فترة الدراسـة ٢٠١٠-٢٠١٧.

الجـدول رقـم (٣): يبين تطور معدل اخـت ارق التأمين فـي الناتج الداخمي الخام

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رقم أعمال التامين	81.713	86.675	99.630	113.995	125.505	127.9	129.561	133.685
الناتج الداخلي الخام	11991	14589	16209	16647	17228	16702	17406	18907
معدل الاخترقة	0.68	0.59	0.61	0.68	0.72	0.76	0.74	0.70

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على: تقارير الديوان الوطني للإحصاء.

- Direction general du tresor: active des assurances en Algerie, rapports annuel ,٢٠١٠-٢٠١٧.

فمن خلال الجدول رقم ٣ تلاحظ:

-أن الناتج الداخلي الخام في ارتفاع مستمر من ستة ٢٠١٠م حيث بلغ ١١٩٩١,٦ مليار دينار جزائري ليصل إلى ١٧٢٢٨١ مليار دينار جزائري ستة ٢٠١٤م لكنه عرف تدبدبا في السنوات الثلاث الأخيرة من سنوات الدارسة حيث انخفض سنة ٢٠١٥م إلى ١٦٧٠٢١ مليار د.ج ليرتفع مرة أخرى ستة ٢٠١٦ إلى ١٧٤٠٦١ مليار دج ثم إلى ١٨٩٠٧١ مليار د.ج.

أن رقم أعمال التأمين في طور مستمر حيث بلغ سنة ٢٠١٦ مبلغ ١٢٩,٥٦١ مليار دينار بزيادة قدرها ٤٧,٨٤٨ مليار دينار مقارنة ب ٢٠١٠م التي قدر فيها ب ٨١,٧١٣ مليار دينار.

غير أن زيادة رقم أعمال التأمين لم يتناسب مع زيادة الناتج الداخلي الخام، لذلك نلاحظ تذبذب في معدل الاختراق كالتالي:

سنة ٢٠١٠م بلغ نسبة ٠,٦٨٪ ثم انخفض سنة ٢٠١١م إلى ٠,٥٩٪ ثم عاود الارتفاع في السنوات ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، على التوالي كالتالي: ٠,٦١٪، ٠,٦٨٪، ٠,٧٢٪، ٠,٧٦٪، ٠,٧٤٪، أما أعلى نسبة لمعدل الاختراق فتعود لسنة ٢٠١٥ بنسبة ٠,٧٦٪.

«مما سبق يتضح لنا أن مساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام تبقى ضعيفة، حيث أن أعمى معدل اختراق خلال الدارسة بملغ ٠,٧٦٪ والذي يبقى بعيدا عن المتوسط العالمي للتأمين (٧٪) وحتى على المتوسط المعدل الإفريقي(٤ ٪) وهو ما يظهر ضعف قطاع التأمين الجزائري».

المبحث الثاني:
مفهوم وأهمية التنمية الاقتصادية و أهدافها.

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية.

إن سعي التنمية ينصب على تطوير شامل للمجتمع بكل فاعلياته وتكويناته، حتى يستطيع اشباع الحاجات الأساسية لأفراد، وتحقيق الرفاهية لهم، وتتم عملية التنمية بعد حصر جميع الإمكانات المتوفرة، ووضع خطة واضحة الأهداف، قابلة للتطبيق في فترة زمنية محددة. (دخيل، ٢٠٠٩، ص١٥)

فتعتبر العملية التي بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي(عجمية،أحمد،١٩٩٩، ص٥١)

وهي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام المواد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة(إبراهيم، ٢٠٠٦،ص٥١١).

ثانيا: أهمية التنمية الاقتصادية.

تكمن أهمية التنمية الاقتصادية فيما يلي:

1. زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.
2. توفير فرص عمل للمواطنين.
3. توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين.
4. تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي بالمجتمع.
5. تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.
6. تسديد ديون الدولة.
7. تحقيق الأمن القومي.(البياتي، ٢٠٠٨،ص٦٨).

ثالثا: أهداف التنمية الاقتصادية.

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان، وليس هناك من شك ان أهداف التنمية تختلف من دولة لأخرى ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية، الا انه مع ذلك يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب ان تتبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والتي يمكن حصرها فيما يلي:

1. زيادة الدخل القومي: ان زيادة الدخل القومي يعتبر من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، بل هي اهم هذه الأهداف على الإطلاق، ذلك بان الغرض الأساسي الذي يدفع البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة أهلها. ولا سبيل إلى القضاء على هذا الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة وتجنب تفاقم المشكلة السكانية الا من خلال زيادة الدخل القومي.(بكرى، ١٩٨٦،ص٧٠).
2. رفع مستوى المعيشة: إن تحقيق مستوى معيشي مرتفع من بين أهم أهداف التنمية بحيث يمكن قياس هذا المستوى على أساس متوسط ما يحصل عليه الفرد من الدخل، فكلما كان هذا المتوسط مرتفعا دل على ارتفاع مستوى المعيشة.
3. تقليل التفاوت في الدخول و الثروات. إن التفاوت في الدخول والثروات يؤدي إلى مشاكل اقتصادية كبيرة حيث يلاحظ أن هناك طبقية في مجتمعات البلدان النامية رغم تدني متوسط الفرد وانخفاض الدخل الوطني والسبب راجع إلى الاستحواذ الكبير للثروة من طرف فئة معينة للمجتمع.(بكرى، ١٩٩٨،ص٩٠).

المبحث الثالث:

دور مساهمة قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

سنحاول في هذا المبحث إبراز آفاق دور مساهمة قطاع التأمين في تفعيل التنمية الاقتصادية بالجزائر، وعرض بعض المقترحات المستقبلية الممكنة كنتيجة للنهوض بقطاع التأمين.

لقطاع التأمين دور اقتصادي يعمل على تقوية الاقتصاد الوطني ،وذلك عن طريق توظيف رؤوس الأموال وإعادة تكوينها وفي هذا دفع لعجلة التنمية الاقتصادية، حيث أن للتأمين دور كبير في التنمية الاقتصادية نحاول أو نبرزه في النقاط التالية:

- التأمين يشجع الأفراد على الاستثمار بالمشاريع المختلفة وذلك من خلال القضاء على مخاوفهم المتعلقة بالتعرض إلى خسائر عند استيراد المعدات والأجهزة وكذلك مخاطر الحريق عند إنشاء المصانع وتزرع في أنفسهم التفاؤل والإقدام على إنشاء المشاريع.
- تخفيض الخسائر في المجتمع، إن بعض الإجراءات التي تتخذها شركات التأمين كالكشف الذي يتطلبه بعض أنواع التأمين يؤدي إلى التقليل من الخسائر نتيجة الاقتراحات التي يتضمنها الكشف، ففي تأمين الحريق ينتهي الكشف بالاقتراحات تهدف إلى زيادة كفاءة أجهزة المكافحة، ووكالات الإنقاذ التي تمتلكها شركات التأمين تعتبر أفضل دليل على مساهمة التأمين الفعالة في الحد من الخسائر، وبالنسبة للأفراد يمكن اعتبار التأمين الصحي والضمان الاجتماعي من أفضل الوسائل التأمينية للمحافظة على القوى الإنتاجية والبشرية.
- وسيلة من وسائل الادخار فالتأمين يمتص المدخرات الصغيرة التي توجه عادة لشراء السلع الاستهلاكية.
- يعتبر التأمين وسيلة لتكوين رؤوس الأموال وذلك الاحتياطات

المتجددة لدى شركات التأمين التي تقوم بتوجيهها وذلك بما تملكه من خبرات في تمويل خطط التنمية الاقتصادية وكذا توظيف هذه الأموال في أوجه الاستثمارات المختلفة، وبالتالي فإن الإقساط الصغيرة التي يدفعها المؤمن لهم تتجمع لدى شركات التأمين بأرقام عالية وتتحول تلك المبالغ الصغيرة والتي كانت غير صالحة للاستثمار إلى مبالغ ضخمة صالحة للاستثمار بأيدي ماهرة هي الشركات حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة استثمار هذه المبالغ.

- يعتبر كذلك التأمين عامل من عوامل الائتمان، فعلى مستوى الدولة يساعد التأمين الاقتصادي القومي في الحصول على ما يحتاجه من قروض من خلال استخدام المبالغ الموجودة بحوزة شركات التأمين، أما على مستوى الأفراد يوفر لهم التأمين ضمانات تسهل لهم عمليات الاقتراض من الدائنين(الطائي،٢٠١١،ص٤٩).

الإجراءات والآليات المقترحة للنهوض بقطاع التأمين الجزائري.

إنّ قطاع التأمين الجزائري يزخر حاليا بقدرات سوق واعدة قابلة للتوسع، ولذلك نقترح تسريع وتيرة ترجمة وتجسيد الخطوات والإجراءات والتدابير التالية:

ا- تحسين تسيير الشركات. وتتمثل في:

- الاهتمام بتصميم شبكة معلومات وطنية لإمداد متخذي القرارات بالمعلومة المثلى لمسايرة تقلبات السوق الدولي، من خلال الاستثمار في التكنولوجيا التأمينية ووسائل المعلومات والاتصالات المتطورة.
- تعزيز دور مجالس الإدارة وإقرار مقاييس النتيجة والنجاعة.
- تعزيز أنظمة الإعلام واستعمال جمعية شركات التأمين الجزائرية كفضاء للتشاور وتبادل الخبرات.
- محاولة نشر الثقافة التأمينية في مختلف الميادين، وهذا بالقيام

بالإعلانات وتقديم دورات توعية بالإضافة إلى عرض الخدمات المقدمة من طرف شركات التأمين.

- إقرار قواعد مشتركة للرقابة الداخلية.
- على المؤسسة أن تحاول الرفع من نسبة التأمين وذلك من خلال نشر الوعي لدى الزبائن بضرورة التأمين وذلك من خلال قيامه بالتخفيضات وحسن استقبال الزبائن.
- تعزيز القدرات المالية للشركات، فضلا عن مواكبة المعايير العالمية لاستيفائها في ميادين التعويضات، الملاءة المالية، الاحتياطات الفنية، التوظيفات المالية.

البحث عن السبل الفعالة لاستقطاب الاستثمار طويل الأمد المولد للقيمة المضافة والمنتج للثروة بفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي وإقامة عقود الشراكة لتطوير القطاع من خلال السعي لتحديث بنيان السوق المالي.

٢ - تحفيز نشاط التأمينات وتتمثل في:

- تخفيف شروط اعتماد وسطاء التأمينات.
- تحيين القواعد الاحترازية المرتبطة بنشاط التأمينات.
- دراسة مدى مناسبة فتح السوق أمام الوسطاء الدوليين للتأمين المباشر.
- تبسيط الجهاز الجبائي الخاص بمداخيل توظيف الأموال برسم التأمين على الأشخاص والرسملة.
- تحيين مستويات تمثيل الالتزامات المنظمة بموجب قيم الدولة.

٣ - تحسين المستوى العام للسوق وتتمثل فيما يلي:

- إعادة دور وصلاحيات شركات سوق التأمينات وجمعية شركات التأمين الجزائرية والجهاز المركزي للتسعيرة.

- إحداث مدرسة وطنية للتأمينات تحسينا للكفاءات داخل السوق، من خلال الاستثمار في الموارد البشرية باستقطاب وتدريب العاملين، والبحث عن الكفاءات القادرة على التفاعل مع متغيرات الصناعة التأمينية.
- تشجيع صيغة التأمين المشترك كأداة انضباطية للتنافس بين ا لمتعا ملين .
- زيادة ترقية دور التأمين في الاقتصاد الوطني.
- تشكيل مجمعات تأمينية على مستوى هيئة إعادة التأمين الوطنية، وذلك بغية تحسين الاحتجاز المحلي؛
- احترام الاتفاقيات المبرمة فيما بين الشركات في مجال تعويض الضحايا.
- العمل على تسهيل إجراءات تسوية المتضررين وتطبيق اتفاقية التعويض المباشر من أجل كسب الثقة والوفاء للزبون.
- التشجيع على تبني صيغ التأمين الإسلامي التي تراعي هوية الفرد الجزائري.
- منح الاستقلالية في تحديد أسعار منتجات التأمين من أجل تشجيع التوفير ورفع المردودية.
- تشجيع الشركات على اعتناق التسويق التأميني، حيث يلعب دور حيوي في تسريع وتيرة نمو قطاع التأمين، فصناعة التأمين بالسوق الجزائري تحتاج لتطوير إستراتيجيات تسويقية مرنة تواكب التغيرات الدولية.

الخاتمة:

مـن خلال ما تقدم من عـرض وتحليل لمفهوم صناعـة التأمين وأهدافها والمقترحـات والحلول، يمكـن أن نخلص إلـى مجموعة من الاسـتنتاجات نوجزهـا في الآتي:

إن قطـاع التأميـن لـه دور مهم وأساسـي فـي بنـاء الاقتصـاد الوطني ودفع عجلـة التنميـة الاقتصادية، وذلك مـن خلال ما يقدمـه من الأمان للمؤمـن لـه، مما يـؤدي إلى رفع وزيـادة كفايتـه الإنتاجية هـذا من جهة، ومـن جهة أخـرى يسـاهم في تمويـل المشـاريع الاقتصاديـة من خلال الأقسـاط المجمعـة وتوظيفها فـي صور عديـدة، كما يسـاهم أيضا في تدعيـم الثقـة الائتمانيـة والتجاريـة، إضافة إلى ذلـك له أهميـة اقتصادية في مجـال المعاملات الدولية والمسـاهمة في الدخـل الوطني من خلال تحقيق قيمـة مضافة.

أهم التوصيات:

بنـاء على مـا تقدم ، وحتى يسـاهم قطـاع التأمين مسـاهمة بأكثر فعالية فـي تنمية الاقتصـاد الوطني ، نقدم بعـض التوصيات:

1. الارتقاء بالمهـن التأمينية و الاسـهام الفعال فـي توظيف إطارات لها خبـرة كافية في مجـال التأمين مما يمكن مـن توفير معلومات الزبائن وكـذا تقديم إرشـادات ونصائح وتوجيهات.
2. علـى المؤسسـة أن تحـاول الرفع مـن نسـبة التأميـن وذلك من خلال تطوير أسـاليب الاشهار و التسويق ونشـر الوعي لدى الزبائن بضـرورة التأميـن وذلك من خـلال القيام بحملات إعلاميـة و توعية الأفـراد بأهميـة التأميـن فـي حياتهم من جهـة و من جهـة أخرى تحفيز شـركات التأمين على الاسـتثمار.
3. وضع خطـط لتنميـة الموارد البشـرية العاملـة في قطـاع التأمين وخاصـة المجالات التـي تحتاج خبـرة فنية.

4 تحسين المؤسسات الجزائرية التأمينية التي تفتقد لوسائل التسيير الكفء، وذلك بتبسيط إجراءات عقد التأمين حتى يسهل على جميع فئات المجتمع فهمه.

5 زيادة ترقية دور التأمين في الاقتصاد الوطني.

6 القيام بدراسات تحليلية مفصلة لقطاع التأمين في الدول ذات الظروف الاقتصادية المشابهة للجزائر و التي تتفوق علينا في المجال التأمين بهدف الاستفادة من تجارب تلك الدول و النهوض بقطاع التأمين الجزائري و زيادة مساهمته في التنمية الشاملة.

7 الاهتمام بتسويق الخدمات التأمينية و تطويرها من خلال إدخال التكنولوجيا و برامج من شأنها إغراء المؤمنين لهم و ذلك لإحداث منافسة في السوق.

8 محاولة نشر الثقافة التأمينية في مختلف الميادين، وهذا بالقيام بالإعلانات وتقديم دورات توعية بالإضافة إلى عرض الخدمات المقدمة من طرف شركات التأمين.

9 تدريب وتنمية المهارات والكفاءات البشرية في مجال التامين من خلال فتح اختصاصات جديدة في مختلف الجامعات الجزائرية وإنشاء معاهد عليا للتأمين.

10 توفير بيئة قانونية و تنظيمية جيدة لوجود نظام تأميني قوي و متطو ر .

11 تشجيع الباحثين على القيام ببحوث تطبيقية لابتكار خدمات تأمينية جديدة.

قائمة المراجع:

- شـرف الدين، أحمد(١٩٩١)،أحـكام التأمين،طبعة نـادي القضاة، الطبعة ٣، القاهرة، مصر.
- منصـور، محمد حسـين(٢٠٠٥)،أحكام قانون التأمين، منشـأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
- أقاسـم، نوال(٢٠٠١)،دور نشـاط التأمين في التنمية الاقتصادية دراسة حالة قطاع التأميـن الجزائري في ظل الإصلاحـات الاقتصادية، مذكرة ماجسـتير غير منشـورة، كليـة العلـوم الاقتصادية وعلوم التسـيير- جامعة الجزائـر، الجزائر.
- سـعيدي، وصاف(١٩٩٧)،نظـام تأميـن القـرض عند التصديـر، مذكرة ماجسـتير غير منشـورة – كليـة العلـوم الاقتصادية وعلوم التسـيير- جامعة الجزائـر- الجزائر.
- بالـي، مصعـب، صديقـي، مصعـب(٢٠١٦)، مسـاهمة قطـاع التأمين فـي نمو الاقتصـاد الوطنـي، المجلة الجزائرية للدراسـات المحاسـبية والماليـة، العـدد ٠٢، الجزائر.
- عريقـات، عقـل، واخـرون، (٢٠١٠)، التأميـن وإدارة الخطـر النظريـة والتطبيـق، ط ٢، دار وائـل للنشـر، عمـان.
- زيـدان, سـلمان(٢٠١٣)، إدارة الخطـرو التأمين، ط١ عمـان، دارالمناهج للنشروالتوزيع.
- الكيلاني،محمود(٢٠٠٨)، الموسـوعة التجارية والمصرفية، عقود التأمين مـن الناحية القانونية، المجلـد ٦،دار الثقافة والنشـر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- صالحـي، عبدالقادر،سـالم،راضية(٢٠١٤)،أثر أداء شـركات التأميـن فـي الجزائـر على الاقتصـاد الوطني(CAAT نموذجا) حوليـات جامعة قالمة للعلـوم الإجتماعية والإنسـانية، العـدد ٩، الجزائر.
- عجمية،محمـد عبـد العزيز،أحمـد، عبد الرحمـن يسـرى(١٩٩٩)، التنمية الاقتصاديـة و الإجتماعية ومشـكالتها، بـدون طبعة، الـدار الجامعية

للنشـــر و التوزيع، مصر.
- إبراهيـم، نعمة الله نجيب(٢٠٠٦)،أســس علـم الاقتصاد، بـدون طبعة، مؤسســة شـباب الجامعة للنشـر، مصر.
- دخيل،محمـد حسن(٢٠٠٩)،إشـكاليات التنميـة الاقتصاديـة الموازنـة، دراسـة مقارنة، منشـورات الحلبـي الحقوقيـة، بيـروت، لبنان.
- بكري،كامل(١٩٨٦)،التنميـة الاقتصاديـة، دار النهضـة العربية للطباعة والنشـر، بيروت،لبنان.
- بكـري، كامـل(١٩٩٨)، الاقتصاد الدولي، بـدون طبعة، بدون دار نشـر، مصر .
- البياتـي، فـارس رشـيد(٢٠٠٨)،التنمية الاقتصادية سياسـياً في الوطن العربي أطروحة مقدمة لنيل شـهادة الدكتـوراه في الاقتصاد،مجلس كليـة الإدارة والاقتصاد /الأكاديميـة العربية المفتوحة فـي الدنمارك، عمان.
- اقاسـم، نـوال(٢٠٠٥)، قطـاع التأميـن الجزائـري في ظـل الإصلاحات الاقتصاديـة المعتمـدة، مجلـة الرائـد العربي، شـركة الاتحـاد العربي لإعـادة التأميـن، العدد ٨٨، دمشـق، سـوريا.
- الطائي،يوسـف حجيـم(٢٠١١)، ادارة التأمين والمخاطـر، ط١ دار اليازوري العلمية للنشـر والتوزيع، عمان.
- مراد، مركز دمشـق للابحاث والدراسـات(٢٠١٩)، دراسـة نقدية وتحليلة لأداء شـركات التأمين في سـورية، مداد، دمشق، سوريا.
- حسـناوي، مريـم، مسـعودي، عبدالكريـم(٢٠١٩)،دور عمليـات إعـادة التأميـن فـي إدارة مخاطـر الصناعـة التأمينيـة، دراسـة. حالة سـوق التأميـن الجزائـري ٢٠١٧-٢٠١٨، مجلـة التكامـل الاقتصـادي، المجلـد ٧، العـددا، الجزائر.
- طبابيية، سـليمة، دور محاسـبة شـركات التأمين في اتخـاذ القرارات وفـق معاييـر الإبلاغ المالـي الدوليـة، رسـالة مقدمة لنيل شـهادة الدكتـوراه فـي العلـوم االقتصادية، جامعة سـطيف.

- تقارير الديوان الوطني للإحصاء.
- H. Massoudi, Aram (2018), Detection of Marketing Intelligence Activities Carried Out By the Syrian Insurance Companies Post-
- Syrian Civil War, University-Erbil Scientific Journal, Special Issue No. 2 (Part-B), September.
- -Lambert Faivre Yvonne, Droit des assurances, édition Dalloz, Paris, 2001, p50. (Dash, Saurav& P. Pradhan, Rudra& P.
- Maradana, Rana& Gaurav, Kunal& B. Zaki, Danish &Jayakumar Manju,(2018)) Insurance
- market penetration and economic growth in Eurozone countries: Time series evidence on causality, Indian Institute of Technology Kharagpur, India.
- Ghosal, Monalisa(2012), Role of Insurance in Economic Development of India, International Journal of Business Economic & Management Research 7) 2).
- Avram,Kathy;Nguyen,Yen;Skully,Michael(2010).INSURANCE andECONOMICGROWTH:A CROSS COUNTRY EXAMINATION. Australia:Monash University
- Direction general du tresor: active des assurances en Algerie, rapports annuel, 7102-7101.
- Direction general du tresor, active des assurances en Algerie, rapports annuel, 2017-2010.

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا